المملكة المتحدة – مشروع قانون مكافحة الإرهاب خطر ونابع من تصور خاطئ

قالت أيرين خان الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية اليوم رداً على إصدار مشروع قانون الإرهاب إن "حكومة المملكة المتحدة تزعم أن قواعد اللعبة قد تغيّرت – لكن من الواضح أن اللعب بالقواعد لم يتغير".

إن تحطيم الحقوق والحريات التي تعود إلى "الوثيقة العظمى" من شأنه أن يقدم نصراً إلى المجرمين الذين يرتكبون فظائع مثل تلك التي وقعت في ٧ يوليو/تموز. والتدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب ضرورية، لكن النصوص التعميمية والغامضة في مشروع القانون تتسم بالخطورة وتنبع من تصور خاطئ.

وتمثل حزمة التدابير التي طرحتها الحكومة الاستنزاف المتعمد لحقوق الإنسان. والتعريف العام والغامض الصياغة الذي أعطته الحكومة للإرهاب يمكن استخدامه لمقاضاة حتى المناضلين المسالمين المناهضين للأسلحة النووية، ويفسح المجال للتحيز السياسي عند إصدار قرار بالمقاضاة.

إن الحبس الفعلي لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً يقوض الحق في الحرية والحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك افتراض البراءة. كما أنه يشكل إعلاناً ممتازاً لتجنيد الإرهابيين.

وقالت أيرين خان إن "هذه التدابير، مقرونة بعزم الحكومة على إبعاد أشخاص لأسباب أمنية إلى دول تستخدم التعذيب عوضاً عن توجيه تهم إليهم ومحاكمتهم هنا، ستزيد من الشعور بالغربة لدى قطاعات المجتمع المعرضة أصلاً للانتهاكات وستعزز فقدان الثقة والانقسام."

"وينبغي على المملكة المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في إعادة تأكيد قيم الكرامة الإنسانية عوضاً عن تقويضها. فاحترام حقوق الإنسان يشكل مدماكاً ضرورياً للأمن والتدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب.

أصدرت المنظمة اليوم ورقة معلومات تفصيلية حول النصوص المهمة في مشروع قانون مكافحة الإرهاب :
http://web.amnesty.org/library/Index/ENGEUR450382005